

الصناعة المالية الإسلامية في العالم – الواقع والمعوقات –

The Islamic Financial Industry in the World - Reality and Obstacles -

أوصغير الويزة¹*

¹ جامعة برج بوعريج (الجزائر)، louiza.oussaghir@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2019/06/05

تاريخ الاستلام: 2018/05/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم وأهم المعوقات التي تحد من تطورها ونموها، حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية والغير إسلامية خاصة في الآونة الأخيرة، واستطاعت تصميم مجموعات متنوعة ومتزايدة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في نمو وتطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصل حجم الصناعة المالية الإسلامية بنهاية سنة 2016 ما يقدر بـ 189310 بليون دولار، موزعة في مختلف أوجه الصناعة المالية الإسلامية، بالرغم من معاناتها من مجموعة من العراقيل التنظيمية والتشريعية. كلمات مفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية. تصنيفات JEL : G21 ، G22 ، G23.

Abstract:

This study aims to identify the reality of the Islamic financial industry in the world and the most important obstacles that limit its development and growth. The Islamic financial industry has emerged in Islamic and non-Islamic countries especially recently, and has been able to design a wide variety of services and financial and banking products.

The study concluded that the Islamic financial industry is growing and developing continuously from year to year. By the end of 2016, the size of the Islamic financial industry reached an estimated 189310 billion, distributed in various aspects of the Islamic financial industry, despite the suffering number of regulatory and legislative obstacles.

Keywords: Islamic Financial Industry, Islamic Sukuk, Takaful Insurance, Islamic Investment Funds.

JEL Classification Codes: G21. G22 ، G23.

1. مقدمة:

لقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية في ظرف أربعة عقود من نشأتها تطورات هامة، على مستوى نمو الأصول وكذلك على مستوى الانتشار الجغرافي والدزولي، أو على مستوى القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المالي الإسلامي، حيث لم تقتزن هذه المعاملات بالعالم الإسلامي فقط بل امتد للعالم الغربي التي بدأت تتعامل بالمالية الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

للسناعة المالية الإسلامية عدة مجالات أهمها البنوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي، ولقيام هذه المؤسسات يجب توفر مجموعة من المقومات الأساسية والمتمثلة أساسا في التشريعات والتنظيمات المنظمة لهذه الأنشطة، إلا أنه هذه الصناعة تعاني من مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحد من تطورها وانتشارها سواء في الدول العربية أو الغربية. وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هو واقع العمل بالصناعة المالية الإسلامية في العالم ؟ وما هي أهم المعوقات التي تحد من بعثها ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالصناعة المالية الإسلامية ؟ ؛
 - ما هو تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم ؟ ؛
 - ما هي أم التحديات التي تواجه تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم العربي والغربي ؟ .
- أهداف البحث : سنحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الصناعة المالية الإسلامية ؛
 - إبراز مدى انتشار الصناعة المالية الإسلامية في العالم ؛
 - تحديد معوقات انتشار الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية والغير عربية.
- منهج البحث : لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها.
- خطة البحث : من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

- المحور الأول : سيكون هذا العنصر مدخلا للتعرف على ماهية الصناعة المالية الإسلامية؛
- المحور الثاني : سيتم التطرق في هذا العنصر لواقع اعتماد الصناعة المالية الإسلامية في العالم؛
- المحور الثالث : سيتناول هذا العنصر معوقات بعث الصناعة المالية الإسلامية سواء في الدول الإسلامية والغير إسلامية.

2. ماهية الصناعة المالية الإسلامية

نقصد بالصناعة المالية الإسلامية كل المعاملات المالية التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة المالية الإسلامية، والمتمثلة أساسا في كل من البنوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي.

1.2 البنوك الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية حدثاً مميزاً في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة وفي العالم ككل بصفة عامة.

1.1.2 تعريف البنوك الإسلامية :

- لا يوجد للمصارف الإسلامية تعريف متفق عليه، بل توجد عدّة تعاريف، والتي سنعرض منها ما يلي :
- المصارف الإسلامية مؤسسات مالية، ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ؛ (أحمد، 2001)
- مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً ؛ (خلف، 2007)
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية تعمل على جذب الودائع من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والتي تقوم أساساً على تحريم الربا أخذاً وعطاءً.

2.1.2 خصائص البنوك الإسلامية :

من المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص ومميزات تنفرد بها عن المصارف الأخرى، من حيث المبدأ والمحتوى المضمون بياناً واضحاً، مما يترتب عليه اختلافها من حيث الغاية والهدف، وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من أن تكون لهذه المصارف خصائص تميزها عن غيرها، وفيما يأتي عرض لأهم تلك الخصائص والمميزات : (عريقات، 2010) (خلف، 2007)

- عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، أي أنها لا يمكن أن تعطى فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من الأنشطة التمويلية لهم ؛
- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمال ونشاطاتها، أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها، إذ يجب أن تقتصر في تجميع الموارد هذه على المال الحلال فقط، وأن استخدام الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية وتجنب أي استخدام فيها هو حرام، أو يقود إلى حرام ؛
- إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة (المجمدة) استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتجاريه ؛
- إن المصارف الإسلامية تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد من

ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى، من ثم للاقتصاد ككل، وبالتالي فإن هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية، صناعية، تجارية أو غيرها وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية ؛

– إن كل ما سبق من سمات (خصائص وصفات) ترتبط بالسمة الأساسية لهذه المصارف التي تتمثل بأنها مصارف إسلامية، وما يعنيه هذا من التزامها الصارم والشديد وتمسكها بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها ونشاطاتها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها في القيام بهذه العمليات والنشاطات بشكل يطابق ويتفق مع هذه القواعد والمقاصد للشريعة الإسلامية.

2.2 الأسواق المالية الإسلامية :

تعد إقامة سوق مالية إسلامية أحد التحديات الكبرى في تطبيق نظريات الاقتصاد الإسلامي.

1.2.2 تعريف السوق المالية الإسلامية :

يمكن تعريف السوق المالية الإسلامية بأنها :

- ذلك الإطار الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة الراغبة في التوظيف اللاربيو لمدخراتها، إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربيو لمشاريعها، فهي تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها وصفاتها وأدواتها المتداولة فيها. (خبابة، 2010)
- سوق منظمة تعقد في مكان معين و في أوقات دورية للتعامل الشرعي بيعا و شراء لمختلف الأوراق المالية. (عالي، 2011)

ومن هذه التعاريف يمكن القول بأن السوق المالية الإسلامية ماهي إلا سوق يلتقي فيها عارضي الأموال وطالبي الأموال على أن تتم المعاملات وفقا لأسس الشريعة الإسلامية.

2.2.2 خصائص السوق المالية الإسلامية :

الإسلام منهج شامل للحياة ليس فيما يتعلق بأمور العبادة فحسب، وإنما في جميع المجالات ومن هذا المنطلق بات من الضروري إقامة سوق رأس المال الإسلامي، لتحقيق مصالح المسلمين الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويختلف هذا السوق على سوق المال التقليدي في جوانب عديدة و متنوعة ومنه يمكن تلخيص خصائص السوق المالية الإسلامية فيما يلي: (السوق المالية الإسلامية) (قندوز)

- خضوع السوق المالية لهيئة الرقابة الشرعية ؛
- خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من كافة المحظورات الشرعية:حيث يجب أن تكون عملياتها خالية من المحظورات الشرعية إضافة إلى أنها سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية ؛
- التعامل بالأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية ؛

- سوق تعنى بالسوقين الأولي والثانوي بشكل متكافئ باعتبار أن معيار كفاءة الأسواق المالية هو مدة تمويلها؛
- سوق لا تتحكم فيها الاحتكارات، الرشاوى، المعلومات المضللة، في تحديد أسعار الأوراق المالية؛
- سوق لا تشكل أدوات الدين السمة الغالبة في تعاملاتها، وإنما تشجع على تداول أدوات الملكية.

3.2 الصكوك الإسلامية :

تعتبر الصكوك المالية الإسلامية أهم نتاج الهندسة المالية الإسلامية.

1.3.2 تعريف الصكوك الإسلامية :

قبل تعريف الصكوك اصطلاحاً يجب علينا أولاً تعريفها لغة حيث جاء مصطلح الصكوك من جمع صكوهي وهي كلمة عربية بمعنى الشهادة، وقد انتشر استعمال هذا المصطلح في المجتمعات الإسلامية خلال القرون الوسطى كأوراق تمثل التزامات مالية على أصحابها ناتجة عن المعاملات التجارية المختلفة. (بن ثابت و فتني، 2013) أما اصطلاحاً فقد وردت عدة تعريفات حول الصكوك الإسلامية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه" : (برحايلىة، 2013)

- وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (بن عمارة، 2011)

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الصكوك الإسلامية هي عبارة عن أدوات مالية متساوية القيمة تقوم على أسس الشريعة الإسلامية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية معينة.

2.3.2 خصائص الصكوك الإسلامية :

تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي : (كتاف، 2014)

- الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يمول من حصيلة إصدارها، فهي تمثل ملكية حاملها حصصاً شائعة في موجودات ذات عوائد سواء كانت أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها أو من الحقوق المعنوية، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها؛
- الصكوك تصدر بفئات متساوية القيمة تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصاً متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية؛
- الصكوك تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة حيث يحصل مالك الصك على عائد يكون حصّة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد العائد تحديداً كمياً مسبقاً أو منسوباً إلى القيمة الاسمية للصك، وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك، وينبغي عليه تحمل الخسارة في

مقابل استحقاق الربح وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم ؛

- قابلية الصكوك الإسلامية للتداول تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً ونظاماً، سواء كان التداول بيعاً أم هبةً أم رهناً، غير أنّ قابلية الصكوك للتداول لا تكون إلاّ بناءً على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها، فهناك أنواع من الصكوك يمكن تداولها كصكوك المضاربة وصكوك المشاركة، وأنواع أخرى غير قابلة للتداول شرعاً لأنها تمثل دين في ذمة الغير، ولأنّه لا يجوز شراء الديون فلا يجوز تداولها إلاّ إذا تمّ تحويلها إلى بضاعة كصكوك البيوع المربحة ؛
- الصكوك منضبطة بالضوابط الشرعية لأشك في أنّ الصكوك الإسلامية تنضبط بالضوابط الشرعية، سواء في إصدارها وتداولها، أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية، كما أنّها تصدر على أساس عقد من العقود المشروعة الذي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثله.

4.2 صناديق الاستثمار الإسلامية :

تعد صناديق الاستثمار الإسلامية إحدى أهم أدوات السوق المالية الإسلامية باعتبارها وسيلة فعالة في تجميع المدخرات، والإتاحة للمستثمرين الفرصة للمشاركة في الأسواق المالية المحلية والعالمية وبضوابط شرعية.

1.4.2 تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية :

لقد وردت عدة تعاريف حول صناديق الاستثمار الإسلامية والتي نورد بعضها فيما يلي :

- هي عبارة عن أوعية استثمارية تنشئها شركات الاستثمار أو المؤسسات المالية بغرض تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل وحدات استثمارية، وتلتزم إدارتها بضوابط الشريعة الإسلامية في استثمار المدخرات في الأوراق المالية المصدرة من طرف الشركات التي يكون عملها مباح. (بودية وكحلي، 2013)
- هي تلك الصناديق التي يلتزم فيها المدير المالي بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب. (بكر) ومن هذه التعاريف نستنتج بأن صناديق الاستثمار الإسلامية ما هي إلاّ محافظ استثمارية تجمع فيها مدخرات المستثمرين وتتولى توظيفها وإدارتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2.4.2 خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية:

تتسم صناديق الاستثمار الإسلامية بذاتية تميزها عن غيرها من الصناديق التقليدية من حيث طبيعة العلاقة بينها وبين أصحاب الوحدات (الصكوك) الاستثمارية، وكذلك من حيث طبيعة أدوات تجميع المدخرات، ومن حيث صيغ توظيف الأموال، وفيما يلي إيجاز لأهم خصائصها : (بوجلal و زايدي، 2013) (شحاتة، 2000) (كحلي، 2011).

- يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والمقررات والتوصيات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى في المسائل المتعلقة بمعاملات الصندوق ؛
- يلتزم الصندوق بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على هذه الصناديق مادامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ؛
- تقوم على فكرة المضاربة الشرعية من قبل أصحاب الأموال الذين يمثلون من منظور عقد المضاربة "رب المال" ويمثل الصندوق كشخصية معنوية رب العمل ؛
- هي مؤسسة لها صفة قانونية بشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسب مستقل، كونها لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية ؛
- يتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد وكالة أو عقد عمل أو أي عقود مستحدثة، تعمل في إطار الأهداف الإستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية ؛
- يحق للمشاركين في الصندوق استرداد قيمة أسهمهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدد مختلفة، ويتناسب مع صغار المستثمرين ؛
- تعدد أطراف الصندوق (المؤسسين والمشاركين المسوقين وأمناء الاستثمار والإدارة) وتحكمهم مجموعة من العقود الشرعية والقانونية، وتوزع العوائد بينهم وفقا لضوابط عقود المضاربة والوكالة والسمسرة.

5.2 التأمين التكافلي :

تعد صناديق الاستثمار الإسلامية إحدى أهم أدوات السوق المالية الإسلامية باعتبارها وسيلة فعالة في تجميع المدخرات، وإتاحة للمستثمرين الفرصة للمشاركة في الأسواق المالية المحلية والعالمية وبضوابط شرعية.

1.2.5 تعريف التأمين التكافلي :

لقد وردت عدة تعاريف حول التأمين التكافلي والتي نورد بعضها فيما يلي :

- هو "عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم ، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك" ؛ (بهلولي و خويلد، 2012)

- هو تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن عليه وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن عليهم). (فلاق، 2015)

ومن هذه التعاريف نستنتج بأن التأمين التكافلي الإسلامي ما هو إلا التعاون المشترك بين المجتمع الإسلامي

لتغطية خطر معين، عن طريق تقديم اشتراكات ذات طابع تبرعي.

2.2.5 خصائص التأمين التكافلي :

ينفرد التأمين التكافلي بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي : (بهلولي و خويلد، 2012)

- اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو : وهذه من أهم الخصائص التي يتميز التأمين التكافلي عن غيره، حيث إن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعها ؛
- انعدام عنصر الربح : ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة. وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين، حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء آثار المخاطر التي قد تحدث، وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة، وتحقيق أي فائض يعد دليلاً على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع (رد هذه الزيادة إلى الأعضاء) ؛
- عدم الحاجة إلى وجود رأس مال : لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لمقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال ؛
- توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة : تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.

3. واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم

ما يلاحظ على ظهور الصناعة المالية الإسلامية هو كونها حديثة النشأة ولم تنتشر وتتوسع إلا خلال السنوات الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانتشار السريع لهذه الصناعة المالية الإسلامية تلازم مع ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثبتت سلامة الأنظمة المالية الإسلامية واستقرارها مع قدرتها على مواجهة المخاطر لكون معاملاتها خالية تماماً من الربا، هذا ما شجع الأنظمة المالية لمختلف دول العالم لتبني هذه الصناعة ولم ينحصر الأمر فقط على الدول الإسلامية بل تعدى ذلك إلى الدول الغربية، حيث وصل حجم الصناعة المالية الإسلامية بنهاية سنة 2016 ما يقدر بـ 189310 بليون دولار، موزعة في مختلف أوجه الصناعة المالية الإسلامية كما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (01) : حجم الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاعات والمناطق سنة 2016 (بليون دولار)

المناطق	البنوك الإسلامية	الصكوك	صناديق الاستثمار	التأمين التكافلي	المجموع
آسيا	218.6	182.7	19.8	4.1	425.5
منظمة التعاون الخليجي	650.8	115.2	23.4	11.7	801.1
دول المينا	540.5	16.6	0.2	8.4	565.7
افريقيا	26.6	1.9	1.5	0.6	30.6
أخرى	56.9	2.1	11.2	00	70.2
المجموع	149340	318.5	56.1	25.1	1.89310

Source: (islamic financial services board, 2017, p. 7)

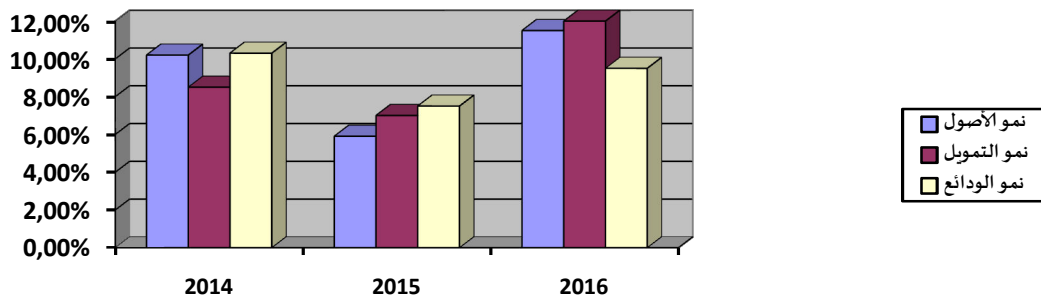
من الجدول نلاحظ أن حجم الصناعة المالية الإسلامية مرتفع نوعاً ما حيث وصل إلى 189310 بليون دولار، وهي موزعة في مختلف أعمال الصناعة المالية الإسلامية والمتمثلة في البنوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، الصكوك والتأمين التكافلي، حيث نلاحظ هيمنة البنوك الإسلامية على الصناعة المالية الإسلامية وذلك بما يقدر بـ: 149340 بليون دولار أي ما يقارب 78.9% من حجم الصناعة المالية الإسلامية، لتلها الصكوك بـ 318.5 بليون دولار بما يقارب 16.8%، ويبقى مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي ضعيف جداً حيث قدر بـ 56.1 و 25.1 بليون دولار على التوالي بما يقارب 3% و 1.3%.

كما نلاحظ أيضاً من الجدول أن الصناعة المالية الإسلامية منتشرة في مختلف دول العالم مع تسجيل تمركزها في الدول الإسلامية خاصة دول الخليج حيث قدر حجم الصناعة المالية الإسلامية فيها بـ 801.1 بليون دولار، لتلها دول شمال إفريقيا (المينا) بـ 565.4 بليون دولار، دول آسيا بـ 425.5 بليون دولار ويعود هذا الارتفاع لحجم الصناعة المالية الإسلامية في هذه الدول إلى وجود أنظمة إسلامية تشجع ممارسة هذه المعاملات، أما الدول الغير إسلامية فنسجل تواجدتها في كل من إفريقيا وأوروبا وأمريكا ولكن بنسب ضعيفة نسبياً.

1.3 واقع البنوك الإسلامية :

تمثل البنوك الإسلامية عصب الصناعة المالية الإسلامية وهي المنتشرة في مختلف دول العالم خاصة الدول العربية وذلك بـ 155 بنك حيث تهيمن السودان على صناعة البنوك الإسلامية بـ 37 مصرف إسلامي، حيث تعد هذه الصناعة في نمو مستمر من سنة إلى أخرى، كما يبينه الشكل الموالي :

الشكل رقم (1) : النمو السنوي للبنوك الإسلامية خلال الفترة 2014-2016



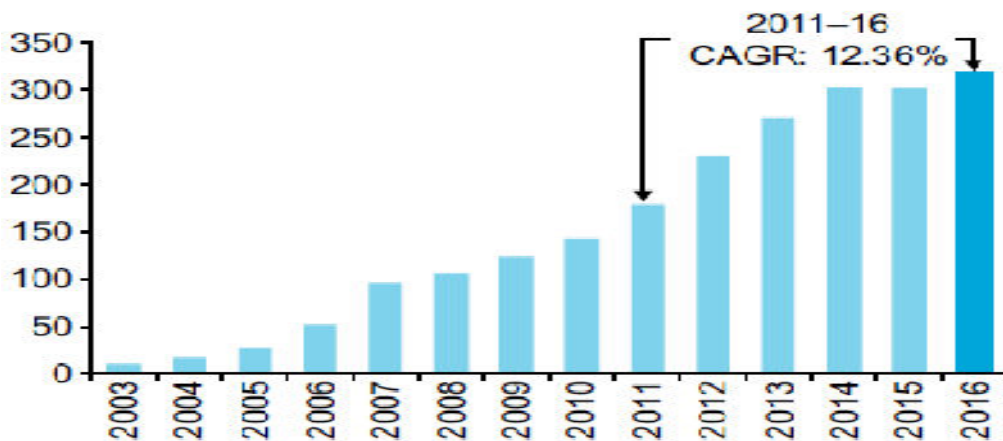
Source: (islamic financial services board, 2017, p. 10)

من الشكل نلاحظ أن نمو الأصول، التمويل والودائع في البنوك الإسلامية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، حيث حققت أصول البنوك الإسلامية أعلى نسبة نمو لها سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 11%، أما نمو تمويل البنوك الإسلامية للاقتصاد فهو كذلك في نمو مستمر حيث بلغ أعلى نمو له سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 12%، أما نمو الودائع فهي متذبذبة حيث حققت أعلى نسبة لها سنة 2014 بنسبة نمو قدرت بـ 10%.

وقد بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية الفصل الثاني من العام 2017 نحو 603 مليار دولار، أي ما يمثل 20 % من إجمالي الأصول المصرفية العربي، وبلغت أرصدة التوظيفات المالية، أو القروض المقدمة من المصارف العربية الإسلامية للعملاء نحو 376 مليار دولار، وبلغت ودائعها نحو 429 مليار دولار، أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 87 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من 2017، وبلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية نحو 9 مليار دولار بنهاية العام 2016. (العربية، القطاع المصرفي العربي الإسلامي)

2.3 واقع الصكوك الإسلامية :

لقد اهتمت مختلف الدول بإصدار الصكوك خاصة في الدول العربية من طرف الخواص وكذا الحكومات لتمويل احتياجاتها التمويلية، والجدول الموالي يبين حجم إصدارات الصكوك خلال الفترة 2003-2016 :
الشكل رقم (2) : حجم الصكوك السنوي خلال الفترة 2003-2016 (بليون دولار)



Source : (islamic financial services board, 2017, p. 16)

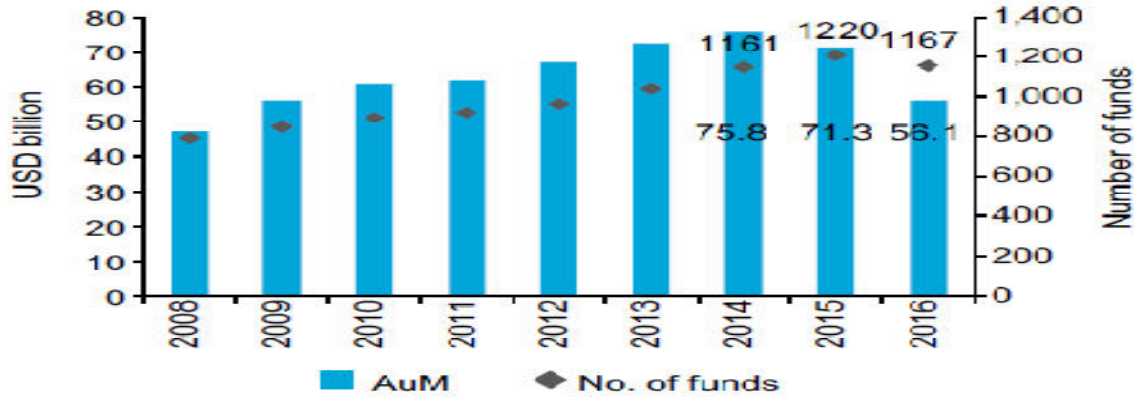
من الشكل نلاحظ أن صناعة الصكوك في نمو مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصل حجم الإصدارات سنة 2016 ما يقدر بـ 320 بليون دولار، بنسبة نمو في الفترة الممتدة من 2011-2016 بمعدل 12.36%، حيث يرجع هذا الارتفاع إلى إصدار الصكوك السيادية من طرف مختلف الدول العربية ومن أهمها الأردن التي بلغ حجم إصداراتها سنة 2016 خاصة بصيغة صكوك المضاربة 105.9 مليون دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية في الأردن.

ومن أهم الدول التي تستخدم الصكوك نجد ماليزيا والمهيمنة على صناعة الصكوك بمعدل 50.8% من حجم الإصدارات، أندوسيا 14.7%، الإمارات 8.1%، السعودية، تركيا، باكستان، قطر، بحرين، عمان، برني، سنغال، كودفوار، طوغو، كويت، أردن وغانيا.

3.3 واقع صناديق الاستثمار الإسلامية :

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية البديل الشرعي لصناديق الاستثمار التقليدية، والتي انتشرت بصفة كبيرة خاصة في الفترة الأخيرة والتي وصل عددها سنة 2016 ما يقدر بـ 1167 صندوق، والشكل الموالي يبين حجم أصول وعدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية خلال الفترة 2008-2016 :

الشكل رقم (3): حجم أصول وعدد صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة 2008-2016



Source : (islamic financial services board, 2017, p. 25)

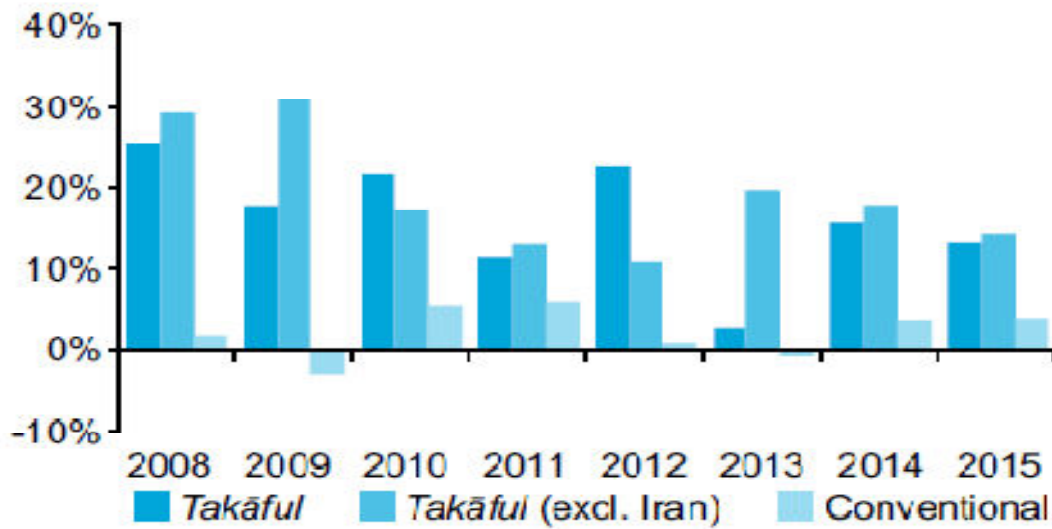
من الشكل نلاحظ أن صناعة صناديق الاستثمار الإسلامية في تذبذب من سنة إلى أخرى من حيث حجم أصولها، والتي ارتفعت من 48 بليون دولار سنة 2008 إلى 72 بليون دولار سنة 2014، لتتخفص إلى 50 بليون دولار سنة 2016 والذي يرجع إلى خروج 53 صندوق من السوق، أما بالنسبة لعدد الصناديق فقد ارتفع عددها من 800 صندوق سنة 2008 إلى 1220 صندوق سنة 2015 لينخفض عدد الصناديق إلى 1167 صندوق بنهاية سنة 2016.

ومن أهم الدول التي توجد في أسواقها هذه الصناديق نجد السعودية والمهيمنة على صناعة الصناديق الإسلامية بمعدل 38% من حجم الأصول، ماليزيا 29%، أرنلدا 8%، الإمارات 5%، ليكسمبورغ، كويت، أندونيسا، باكستان، جنوب إفريقيا.

4.3 واقع التأمين التكافلي :

لقد حافظت صناعة التكافل العالمية على نمو مزدوج الرقم في السنوات الأخيرة على الرغم من أن النمو قد تباطأ بشكل رئيسي في الأسواق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة واللوائح المعقدة، وفي سنة 2016 سجلت سوق التأمين العالمية معدلات نمو ثابتة تدعمها بالأساس الأسواق الناشئة، وتعتبر هذه الصناعة جد صغيرة لكنها متنامية حيث يتم تقديمها من قبل 305 شركة تكافل موزعة على مختلف دول العالم، والشكل الموالي يبين معدل نمو أقساط التأمين في التكافل والتأمين التقليدي خلال الفترة 2008-2015 :

الشكل رقم (4): معدل نمو أقساط التأمين في التكافل والتأمين التقليدي خلال الفترة 2008-2015



Source : (islamic financial services board, 2017, p. 27)

من الشكل نلاحظ أن أقساط التأمين في التكافل والتأمين التقليدي في نمو مستمر وبوتيرة متذبذبة من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2008-2015، حيث نشير إلى أن أقساط التأمين التكافلي في نمو إيجابي وبوتيرة متذبذبة والذي سجل أعلى نسبة نمو سنة 2008 بمعدل 26%، أما سنة 2015 فقد انخفض معدل النمو إلى 15%، ويمكن القول أن نسبة نمو التأمين التكافلي أعلى من نسبة نمو التأمين التقليدي والتي سجلت انخفاضاً محسوساً سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، في حين تم تسجيل نسبة نمو سنة 2015 تقدر بـ 5% وهي معدل ضعيف جداً مقارنة بالتأمين التكافلي.

4. معوقات انتشار الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية والغير إسلامية

تواجه الصناعة المالية الإسلامية عدة معوقات تحد من تطورها وانتشارها سواء داخل الوطن العربي أو خارجه، والتي نوردتها فيما يلي : (السبتي والسبتي) (دراجي وأوسري، 2011)

1.4 الصعوبات الاجتماعية والقانونية :

وتتمثل في عدم التفهم بالقدر الكافي لأهداف ورسالة المؤسسات المالية الإسلامية وإطار عملها، في ظل أهداف وأولويات الاقتصاد الإسلامي، ويمتد ذلك إلى الصعوبات الفقهية المتعلقة بتكييف عمليات المؤسسات الإسلامية بأنواعها المختلفة خاصة ما يستجد من أنشطة من الناحية الشرعية لبيان حكمها من الحلال والحرام. كما يلاحظ أيضاً أن هناك صعوبات قانونية ترتبط بطبيعة القوانين التي تحكم النشاط المصرفي والتجاري والمالي، والتي لا تأخذ أحياناً في الاعتبار أوضاع ومعاملات المؤسسات المالية الإسلامية المتميزة.

2.4 الصعوبات الاستثمارية والمصرفية :

على الرغم من أن المصارف الإسلامية بنوك استثمار بالدرجة الأولى، إلا أن أقسام الاستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالقدر الكافي بالبحث عن فرص الاستثمار وتقييمها من منظور إسلامي، وقد تترتب على ضعف جهاز الاستثمار العديد من المشكلات من

أهمها: توافر فائض سيولة لفترات طويلة نسبياً، وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصرف خاصة وأن نظام التمويل بالمشاركة يتطلب دراسات وترتيبات تستغرق بعض الوقت، ولعدم وجود شبكة مصرفية إسلامية يمكن أن تستثمر فائض السيولة فيما بينها ويتعرض المصرف الإسلامي أحياناً لخسارة جانب من أمواله بسبب بعض المتعاملين غير الأمناء الذين يلجؤون إلى إخفاء بعض المعلومات، والتلاعب في نتائج النشاط، مستغلين بعض الثغرات في نظم المتابعة وحسن نوايا هذه المصارف، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن التمويل بالمشاركة نشاط رئيسي لها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم ودائع المصارف الإسلامية قصيرة الأجل بالتعريف إلا أن دراسة سلوك هذه الودائع يؤكد أنها تزايد باستمرار الأمر الذي يتعين أن يكون مشجعاً على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل وهو ما يجب أن يعكس فلسفة عمل البنوك الإسلامية من أجل تنمية المجتمع.

وبحكم العادة وبرغم السمات التي تميز المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى في مجالات الاستثمار والتنمية قلدت المصارف التقليدية في توزيع العائد كل ثلاثة أشهر، وقد استتبع ذلك إثارة بعض التساؤلات حول الربح الموزع، وهل هو فعلي أم تقديري؟ كما أصبح المودع في البنك الإسلامي يقارن التوزيع الذي يحصل عليه بتوزيعات المصارف التقليدية، حيث أوحى البنوك الإسلامية لعملائها بهذه المقارنة.

3.4 الصعوبات الإدارية والتنظيمية :

إن البناء كيان أو إطار مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحدي يواجه الصناعة المالية الإسلامية، فلكل نظام متطلباته المؤسسية، والمؤسسات الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقاً وسبلاً بديلة لتلبية احتياجات التمويل المجازف والتمويل الاستهلاكي ورأس المال قصير المدى ورأس المال طويل المدى، وهناك حاجة إلى قيام العديد من المؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة يشمل ذلك أسواق الأوراق المالية وبنوك الاستثمار ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وبرامج المعاشات وغيرها، ثم الحاجة إلى إقامة عدد من الترتيبات المؤسسية المساندة مثل المقرض وتسهيلات التأمين وإعادة التأمين والسوق المصرفية البينية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية وضرائب غير واقعية تفرض على الصناعة المالية الإسلامية.

4. خاتمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية قفزات نوعية حجماً وانتشاراً وتنظيماً، وأصبحت اليوم واحدة من الظواهر المالية التي تشهد نقاشاً فكرياً ومالياً متعمقاً عمق المبادئ والقواعد الشرعية، التي استمدت منها آلياتها في استقطاب الأموال وتوظيفها واستثمارها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ندرجها كما يلي :

1.4 النتائج :

- لقد أدت معالجتنا لهذا الموضوع للوصول إلى النتائج التالية :
- تبتعد الصناعة المالية الإسلامية عن التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ؛
 - للاستثمار الإسلامي طرق وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال الطيب ؛
 - تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، مدفوعة بزيادة الأصول المالية الإسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا التي تسيطر على أكثر من ثلثي الموجودات المالية الإسلامية ؛
 - تعتبر المصارف الإسلامية أكثر مجالات المالية الإسلامية اهتماما في الدول العربية، مقارنة بالدول الغربية التي اهتمت بالصكوك وصناديق الاستثمار الشرعية ؛
 - تواجه المؤسسات المالية الإسلامية مصاعب عدة في أداء نشاطها أهمها نقص الكوادر البشرية المؤهلة ذات العلم بقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية.

2.4 التوصيات :

- من خلال دراستنا يمكن أن نتقدم بالتوصيات التالية :
- على الدول والحكومات إعادة النظر في أنظمتها المالية والاقتصادية ؛
 - تبني منهج الاقتصاد الإسلامي لاحتوائه على قواعد تضمن الاستقرار والأمان والابتعاد عن الأزمات ؛
 - يجب على البنك المركزي أن يغير سياسته تجاه البنوك الإسلامية، والعمل على وضع سياسة تتماشى مع الطبيعة المميزة لها ؛
 - إعادة صياغة القانون التجاري الذي يمثل عقبة كبيرة أمام نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ؛
 - منح الثقة من طرف الحكومة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تنمية الاقتصاد.

5. قائمة المراجع:

- اتحاد المصارف العربية. (بلا تاريخ). القطاع المصرفي العربي الإسلامي. تاريخ الاسترداد 03 28, 2018، من <http://www.uabonline.org/ar/research/banking>
- بدر الدين برحايلىة. (2013). إدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية (صفحة ص6). الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
- حربي محمد عريقات. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حسين حسن شحاتة. (2000). منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية على صناديق الاستثمار الإسلامية.
- ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (صفحة ص6). المملكة العربية

السعودية: جامعة أم القرى.

- السوق المالية الإسلامية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من: www.iifm.net/index.php
- شافية كتاف. (2014). أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط السوق المالية الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ص 82.
- صفية أحمد أبو بكر. (بلا تاريخ). صناديق الاستثمار الإسلامية - خصائصها وأنواعها- تاريخ الاسترداد 20 03, 2018، من: http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2007/proceeding/7.swf
- صليحة فلاق. (2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي - تجارب عربية- أطروحة دكتوراه . جامعة شلف.
- عبد الرحمان يسرى أحمد. (2001). قضايا إسلامية في النقود والبنوك والتمويل. الإسكندرية: دار الجامعة.
- عبد الكريم قندوز. (بلا تاريخ). الهندسة المالية الإسلامية: دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية. مذكرة ماجستير . جامعة شلف.
- عبد الله خبابة. (2010). الاقتصاد المصرفي: النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية. مسيلة: دار الجامعة الجديدة.
- علي بن ثابت، و مايا فتني. (2013). التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة - الجزائر نموذجا-. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية (صفحة ص 3). الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
- عيسى دراجي، و منور أوسيرير. (2011). تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية. الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل-، (صفحة ص4). المركز الجامعي غرداية.
- فاطمة بودية، و فطيمة كحلي. (2013). طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامي ومدى مساهمتهما في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية ، (صفحة ص5). الجمهورية التونسية.
- فتيحة كحلي. (2011). تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية - دراسة تجارب بعض الدول العربية-. جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.
- فليح حسن خلف. (2007). البنوك الإسلامية. عمان: جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

- فيصل بهلولي، و عفاف خويلد. (2012). التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر - الواقع والآفاق - الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية - الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، (صفحة ص4). جامعة شلف.
- محمد الأمين ولد عالي. (2011). التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية- السوق المالية الإسلامية في ماليزيا والبحرين كمثال تطبيقي- بيروت: دار ابن حزم.
- محمد بوجلال، و محمد زايد. (2013). دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية - دراسة حالة سوق السهم السعودي- الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، (صفحة ص3). جامعة مسيلة.
- نوال بن عمارة. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين- مجلة الباحث ، ص254.
- وسيلة السبتي، و لطيفة السبتي. (بلا تاريخ). معوقات النشاط المصرفي الإسلامي. تاريخ الاسترداد 03 28 2018، من <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/315>.
- islamic financial services board. (2017). islamic financial services industry stability report 2017 . malaysia: kuala lumpur.